

أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر وفكرة ربطها بالتجارة الدولية

The dimensions of sustainable development in Algeria and the idea of linking them to international trade

بوحسون عبد الرحمن^{*1}

¹ المركز الجامعي غليزان (الجزائر)

ملخص: لازال التاريخ البيئي للإنسان يشهد على أنه كلما ارتفعت أعداد الناس ، تعاظمت معه معدلات استهلاكهم لسلع و خدمات ، وحدوث طفرة في كمية النفايات التي تخرج عن نشاطاتهم إلى حيز البيئة ، مما تولد عنه حدوث اختلال في العلاقة المتوازنة بين الإنسان وبيئته ، وتوجس الفرد والمجتمع خوفا من خطر ذاك على مستقبلهم ، وتبلورت على اثر ذلك فكرة التنمية المستدامة . تقع التنمية المستدامة عند نقطة الالتقاء بين البيئة والاقتصاد والمجتمع، ولذلك تعمل معظم حكومات الدول على جعل سكان العالم أكثر وعيا وإدراكا و اهتماما بالبيئة ، حتى يتمكنوا المعرفة والمهارة و الالتزام بالعمل كأفراد ، أو كمجموعات ، من أجل إيجاد الحلول للمشاكل البيئية والحيلولة دون نشوء مشاكل جديدة مستقبلا.

جاءت هذه الدراسة لتتناول موضوع التنمية المستدامة (المفهوم ، وتحديد أبعادها. وما هي أهم التحديات التي تعترض سبل تحقيقها على أرض الواقع ، وتوصلت في الختام إلى أهم النتائج والحلول المتوقعة للحد من الظاهرة حاضرا ومستقبلا.. تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تسمح بتشخيص التنمية المستدامة ومعرفة مختلف التحديات التي تواجهها الجزائر في هذا المجال.

الكلمات المفتاح : التنمية المستدامة –أبعاد –تحديات – خطط واستراتيجيات تنموية- التجارة الدولية

Abstract: The environmental history of a person continues to testify that the higher the number of people, the greater their consumption of goods and services, and a surge in the amount of waste that goes out of their activities into the environment, which results in an imbalance in the balanced relationship between a person and his environment, and the apprehension of the individual and society for fear of This posed a threat to their future, and the idea of sustainable development was subsequently developed.

Sustainable development lies at the meeting point between the environment, the economy, and society. Therefore, most state governments work to make the world's population more aware, aware, and interested in the environment, so that they possess knowledge, skill, and commitment to work as individuals, or as groups, in order to find solutions to environmental problems and prevent new problems from arising. In the future.

This study came to address the topic of sustainable development (the concept, and defining its dimensions. What are the most important challenges facing the means of achieving them on the ground, and finally concluded the most important results and solutions expected to reduce the phenomenon now and in the future..

The importance of this study lies in the fact that it allows diagnosing sustainable development and identifying the various challenges Algeria faces in this field.

Keywords: sustainable development- Dimensions-Challenges-Development plans and strategies- International Trade.

I- تمهيد :

ارتبط مفهوم التنمية المستدامة خلال السنوات الأخيرة بالجانب الاقتصادي البحت، ثم دمج بالجانب الاجتماعي و البشري للتنمية من خلال دمج بين كل ما هو اقتصادي تكنولوجي و اجتماعي بشري، بهدف تلبية حاجيات الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بالأجيال الناشئة. يشكل الإنسان التنمية المستدامة حيث تتضمن تنمية بشرية تؤدي إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم والرفاهية الاجتماعي. وهناك اعتراف اليوم بهذه التنمية البشرية على أنها حاسمة بالنسبة للتنمية الاقتصادية وبالنسبة للتثبيت المبكر للسكان.

ترتكز فكرة التنمية المستدامة في أبعادها الاجتماعية والأخلاقية وفي علاقتها بالإنسان، على ثلاث ركائز :

- الكفاءة الاقتصادية.

-صون البيئة و عناصرها و قدرتها على العطاء.

- العدل الاجتماعي بين الناس جميعا في حاضرمهم ومستقبل أبنائهم.

لدراسة موضوع التنمية المستدامة وتحديد مدلولها وأبعادها وطبيعة العلاقة التي تربطها بالتجارة الدولية، تبنت الخطة التالية:

I. - المبحث الأول :ظهور فكرة التنمية المستدامة

في سنة 1987 أصدرت اللجنة العالمية للتنمية والبيئة تقرير موسوم ب: (مستقبلنا المشترك) ، كانت بمثابة الدعوة إلى تنمية الموارد البيئية لتلبية الحاجات المشروعة للناس في حاضرمهم من دون الإخلال بقدرة النظم البيئية على العطاء الموصول لتلبية حاجات الأجيال المستقبلية.¹ ولعد انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة عن البيئة و التنمية عام 1992، برزت فكرة التنمية المستدامة كواحدة من قواعد العمل الوطني والعالمي.² في 2002 انعقد مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة ، ، ليراجع حصيلة استجابة العالم لفكرة التنمية المستدامة ، فالتطور من فكرة بيئة الإنسان ينطوي على تقدم ناضج . ذلك أن العلاقة بين الإنسان و البيئة لا تقتصر على أثار حالة البيئة على صحة الإنسان، وإنما للعلاقة وجه آخر هو أن البيئة هي خزانة الموارد التي يحولها الإنسان بجهده و بما حصله من المعارف العلمية و الوسائل التقنية إلى ثروات ، هو جوهر التنمية .

I.1- المطلب الأول :مفهوم التنمية المستدامة وعلاقتها بالتجارة الدولية.

كما أسلفنا الذكر أن التنمية المستدامة في الأساس هي ناتج عمل الإنسان على تحويل عناصر فطرية في البيئة (تراكيب و بنيات جيولوجية ...) إلى ثروات ، أي إلى سلع و خدمات ، تقابل حاجات الإنسان ، هذا التحويل يعتمد على جهد الإنسان و ما يوظفه من معارف علمية وما يستعين به من أدوات ووسائل تقنية ، فالتنمية هي تغيير في البيئة يهدد توازنها الفطري ، و يصل إلى درجة الإضرار ، إذا تجاوز قدرة الفطرة البيئية على الاحتمال و قدرتها على استعادة التوازن و رأب الصدعات .

تعريف التنمية المستدامة

لقد تعددت تعاريف التنمية المستدامة وتشعبت واختلفت معانيها، إذ وصلت -حسب أحد الخبراء والباحثين بالبنك العالمي إلى

من 20 . وفيما يلي نتعرض إلى أهم هذه التعاريف :

1 -تعريف "إدوارد باربير (Edward Barbier) الذي عرف التنمية المستدامة على أنها: (ذلك النشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى

الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية بأكثر قدر من الحرص على الموارد . المتاحة الطبيعية، وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة).³

2- تعريف هيرمان ديلي (Herman Daly) عرف التنمية المستدامة على أنها (العملية التي بمقتضاها يتم الحفاظ على التنمية النوعية من خلال توفير الموارد الاقتصادية والبيئية واستيعاب فضلات النشاط البشري).⁴

3- تعريف اللجنة العالمية للتنمية المستدامة:

انتهت اللجنة في تقريرها المعنون (مستقبلنا المشترك) إلى أن: (هناك حاجة إلى طريق جديد للتنمية، طريق يستديم التقدم البشري لا في مجرد أماكن قليلة أو لبضع سنين قليلة، بل للككرة الأرضية بأسرها وصولاً إلى المستقبل البعيد). إن التنمية المستدامة⁵ تعمل على تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة. لقد عرفت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية⁶ على أنها عملية التغيير التي يتطابق ويتوقف كل من استغلال الموارد، وتوجيه الاستثمارات، التغييرات التقنية والتنظيمية، من أجل تلبية حاجيات الأفراد في الحاضر والمستقبل.

4- يعرف الاتحاد الدولي لحماية وحفظ الطبيعة لعام 1991 التنمية المستدامة على أنها: (نوع من التنمية تقوم على تحسين المجتمعات البشرية مع احترام سعة عبء النظم الإيكولوجية).⁷

5- يعرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية (PNUD) لعام 1992 في تقريره العالمي بشأن التنمية بأنها: (عملية يتم من خلالها صياغة السياسات الاقتصادية، التجارية، الزراعية، الطاقوية، الصناعية والضريبية كلها بقصد إقامة تنمية تكون اقتصادية واجتماعيا وإيكولوجيا).

6- أفاض بعض المؤلفين في توسيع تعريف التنمية المستدامة لتشمل تحقيق التحول السريع في القاعدة التكنولوجية للحضارة الصناعية، وأشاروا إلى أن هناك حاجة إلى تكنولوجيا جديدة تكون أنظف وأقدر على إنقاذ الموارد الطبيعية، والمساعدة على تحقيق استقرار المناخ، واستيعاب النمو في عدد السكان وفي النشاط الاقتصادي.⁸

7- تركز بعض التعريفات الاقتصادية للتنمية المستدامة على الإدارة المثلى للموارد الطبيعية، على الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية، بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها. "كما انصبت تعريفات أخرى على الفكرة القائلة بأن استخدام الموارد اليوم ينبغي أن لا يقلل من الدخل الحقيقي في المستقبل، بأن القرارات الحالية ينبغي ألا تضر بإمكانيات المحافظة على مستويات المعيشة في المستقبل أو تحسينها وهو ما يعني أن نظمنا الاقتصادية ينبغي أن تدار بحيث نعيش على أرباح مواردنا ونحتفظ بقاعدة الأصول المادية ونحسنها".⁹

من خلال هذه التعاريف يتضح لنا بأن التنمية المستدامة تقوم على ثلاثة أهداف وهي:

العدالة: أي القضاء على الفقر والفوارق الاجتماعية وتحقيق عدالة بين الجميع للاستفادة من خدمات التعليم والتكوين، الصحة، النقل، الأمن، السكن.... الخ

*قابلية الحياة: بمعنى توفر الشروط التي تسمح للأفراد بالعيش لا تلك الشروط التي تسمح بعدم الموت.

* الاستمرارية: بمعنى تلبية حاجيات كل الأفراد مع الحفاظ على إمكانية الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها وخاصة الاحتفاظ بما أمكن من الموارد وتحسينها وإعادة توجيهه التكنولوجي وتسيير المخاطر.

ويتضح من خلال مفهوم التنمية المستدامة أن هناك مجموعة من الخصائص وهي:

* التنمية المستدامة قضية عالمية:¹⁰

تعطي التنمية المستدامة حلولاً مختلفة بالنسبة لعالمي الشمال والجنوب، فهي تطلب من عالم الشمال ضرورة الحد من النفائات والعوامل الملوثة وترى فيهما الأولوية المطلقة بينما توصي عالم الجنوب بالتحكم في النمو الديموغرافي وترى بأن التجربة الغربية ذات العلاقة العكسية بين النمو

الديموغرافي كمرجع لتحقيق التنمية لا يمكن الاعتماد عليها كنموذج مثالي لتحقيق التنمية الاقتصادية، لأن النفايات والمواد والعوامل الملوثة تزداد بتزايد النمو الاقتصادي، فالتغير النوعي في النمو يتطلب تغييرا في الهياكل وفي أنماط الإنتاج والاستهلاك. وبمنظرة اقتصادية أكثر دقة فإنه لا يتم حصول هذا التغير إلا من خلال الأخذ بعين الاعتبار جميع التكاليف والتطور التقني وكذلك تغيير أولويات المستهلكين .

* التسيير الإيكولوجي:

إن التسيير الإيكولوجي في سبيل الحد من الأنشطة الملوثة التي قامت في الماضي مع إقراره بعدم وجود بدائل لبعض الأنظمة الإيكولوجية في الوقت الحالي السعي إلى إزالة الفوارق الاجتماعية، فهي تبحث عن حلول للتعقيدات الاقتصادية، وأنه لا يمكن أن يكون للتنمية المستدامة مصداقية مع وجود مثل هذه الفوارق في المداخل والثروات.

2.I - المطلب الثاني: طبيعة علاقة التنمية المستدامة بالتجارة الدولية

إن الباحث في مجال التجارة الخارجية يجد عدة تفسيرات حول أسباب قيام التبادل الدولي، ومرجع ذلك إلى الأوضاع الاقتصادية السائدة في ذلك الوقت ، لذا سنقوم باستعراض بعض المفاهيم المتعلقة حول مسألة التجارة الخارجية، والقوى التي تدفع كل بلد للتخصص في إنتاج سلعة معينة بنسبة تفوق الاستهلاك المحلي التي تسمح له بالقيام بعملية التبادل من خلال عملية التصدير.

أن للتجارة الخارجية تاريخ طويل منذ قيام الحضارات القديمة، ولقد تباينت آراء الاقتصاديين على توالي العصور حول منافع التجارة الخارجية، والأسباب التي أدت إلى قيامها، وكذا آثارها على المتغيرات الاقتصادية المختلفة.

هناك الكثير من الآليات التي يتم من خلالها التأثير المتبادل بين التجارة الخارجية والنمو، فزيادة الصادرات من شأنها تعظيم نمو الناتج المحلي الإجمالي ضمن متطابقة الناتج حسب الإنفاق، وكذلك خفض الواردات، كما أن تنامي الصناعات الموجهة للصادرات من شأنها تعظيم فرص العمل و تعظيم الأجور وبالتالي التعظيم من نمو الناتج ضمن متطابقة الناتج حسب الدخل.

أضف إلى ذلك التأثيرات غير المباشرة بفعل التأثيرات على الإنتاجية باعتبارها مصدرا رئيسيا من مصادر النمو، وعلى إعادة تخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة، وغيرها من الآليات غير المباشرة.

لقد تعرضت كثير من الدراسات للعلاقة بين النمو والتجارة الخارجية، فقد أشار " فشر " إلى العلاقة بين سياسة إحلال الواردات والاستغناء عن ما كان يستورد سابقا من خلال إنتاجه محليا.

يستشهد " فشر " بالدراسات التي بدأت منذ تسعينيات وثمانينيات القرن الماضي من قبل منظمة التعاون الأوروبي والتنمية والمكتب الوطني للبحوث الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية والبنك الدولي فيما بعد، والتي أشارت إلى دور سياسة تشجيع الصادرات في تعزيز معدل النمو .

وبشير من جهة أخرى إلى أنه " كلما زادت درجة الانفتاح كلما تعزز النمو والدخل ¹¹ .

أما " رودورك " يرى بأن هدف تعزيز الصادرات كجزء من السياسة التجارية ينظر إليه كوسيلة وليس كهدف أي كوسيلة لتمويل الواردات ¹² .

و يؤكد " رودورك " وجهة نظره بعدم وجود علاقة أو أن العلاقة ليست بتلك القوة التي يتم تصورها ما بين النمو والصادرات، وهذا لا يعني بأن الانفتاح هو أفضل أداة سياسية واقتصادية ولا بد أن الانفتاح هو الشرط الكافي للنمو، ولا يعني أن بقية السياسات الأخرى غير ملائمة بل أن هذه السياسات هي جوهرية وأساسية للنمو، يعني هذا أن البلدان الراغبة في النمو لا بد أن تندمج في الاقتصاد الدولي بهدف الاستفادة من مزايا السوق الخارجي وتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية.

تعريف التجارة الدولية وأهميتها

تعتبر التجارة الدولية من أهم القطاعات الحيوية في أي مجتمع، سواء كان متقدما أو ناميا، وهي تربط بين الدول، وتساهم في توسيع القدرة التسويقية وتساعد على رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك والاستثمار وتخصيص الموارد الإنتاجية بشكل عام.

تعتبر التجارة الدولية هي الجوهر على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي، وانعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية، وما له من آثار على الميزان التجاري. كما أن لها علاقة وثيقة بالتنمية الاقتصادية، ولها دور كبير في الخروج من الفقر؛ وخاصة عند تشجيع الصادرات، حيث ينتج عن ذلك مكاسب كبيرة في صورة رأس المال الأجنبي، الذي يلعب دورا في زيادة الاستثمارات الجديدة في بناء المصانع وإنشاء البنية الأساسية إلى زيادة التكوين الرأسمالي والنهوض بالتنمية الاقتصادية.

يمكن أن نعرف التجارة الدولية على أنها " فرع من فروع علم الاقتصاد الذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية والتبادل التجاري الذي يتم " بين الدولة والعالم الخارجي، في صورته الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع والخدمات والأفراد ورؤوس الأموال .

للتجارة الدولية أهمية كبيرة وبالغة، ولها مميزات حيث تستفيد الدولة من مزايا الدول الأخرى، لو أن كل دولة أغلقت حدودها واعتمدت على نفسها وعلى أراضيها لإشباع حاجاتها في كل المجالات، فهي بذلك لا تستطيع إنتاج كل ما تحتاج إليه.

على سبيل المثال نجد أن دولة إنجلترا تستورد السلع الدقيقة من سويسرا بالرغم من أنها قادرة على إنتاجها محليا لأن تكلفتها عند صناعتها أكبر مقارنة باستيرادها. حيث يمكن القول أنه بفضل التجارة الدولية يصبح أي مورد لأي دولة ذا نفع كبير إذا أحسنت استغلاله لاكتفائها الذاتي، وبفضل التجارة تصدره إلى باقي دول العالم.

I.3-المطلب الثالث:أبعاد التنمية المستدامة

تبنى مؤتمر 1992 (ريو دي جانيرو - قمة الأرض)¹³ فكرة التنمية المستدامة، وجعلها محور خطة العمل التي وضعها للقرن

الحادي والعشرين ، و برزت لها أبعاد جديدة تتصل بالوسائل التقنية التي يعتمد عليها الناس في جهودهم التنموي ، في الصناعة والزراعة و غيرها ، وتتصل بالمناهج الاقتصادية التي يجري عليها حساب المأخوذ و المردود.

الفرع الأول : الأبعاد الاقتصادية:

يقصد بالتنمية المستدامة أيضا ترشيد المناهج الاقتصادية ، وعلى رأسها فكرة " المحاسبة البيئية للموارد الطبيعية " ، إذ جرى الأمر على عدم إدراج قيمة ما يؤخذ من عناصر البيئة المختزنة¹⁴ في حساب الكلفة ، و يستوي الأمر أيضا على عدم إدراج قيمة ما يحصل من ثروة سمكية في قيمة المخزون السمكي¹⁵.

فبالنسبة للأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة نلاحظ أن سكان البلدان الصناعية يستغلون قياسا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم، أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية.

1-حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية¹⁶

من ذلك مثلا أن استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم هو في الولايات المتحدة أعلى منه في الهند ب 33 مرة، وهو في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ال "OCDE" أعلى بعشر مرات في المتوسط منه في البلدان النامية مجتمعا.

2-إيقاف تبديد الموارد الطبيعية

إن التنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية تتلخص في إجراء تخفيضات من مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية وذلك عبر

تحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة، ولا بد في هذه العملية من التأكد من عدم تصدير الضغوط البيئية إلى البلدان النامية.

3- مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته

تقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة، لأن استهلاكها المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية كالحقوقات مثلا، كان كبيرا بدرجة غير متناسبة. يضاف إلى هذا أن البلدان الغنية لديها الموارد المالية والتقنية والبشرية الكفيلة بأن تضطلع بالصدارة في استخدام تكنولوجيات أنظف وتستخدم الموارد بكثافة أقل، وفي القيام بتحويل اقتصادياتها نحو حماية النظم الطبيعية والعمل معها، وفي تهيئة أسباب ترمي إلى تحقيق نوع من المساواة والاشتراكية للوصول إلى الفرص الاقتصادية والخدمات الاجتماعية داخل مجتمعاتها.

4- المساواة في توزيع الموارد

إن الوسيلة الناجعة للتخفيف من عبء الفقر وتحسين مستويات المعيشة أصبحت مسؤولية كل من البلدان الغنية والفقيرة، وتتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين جميع الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة. فهذه المساواة تساعد على تنشيط التنمية والنمو الاقتصادي الضروريين لتحسين مستويات المعيشة.

5- الحد من التفاوت في المداخل.

إن التنمية المستدامة تعني الحد من التفاوت المتنامي في الداخل وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية في البلدان الصناعية مثل الولايات المتحدة وإتاحة حيازات الأراضي الواسعة وغير المنتجة للفقراء أو للمهندسين الزراعيين العاطلين؛ وكذا تقديم القروض إلى القطاعات الاقتصادية غير الرسمية وإكسابها الشرعية؛ وتحسين فرص التعليم والرعاية الصحية¹⁷.

الفرع الثاني: الأبعاد الاجتماعية

تبرز فكرة التنمية المستدامة في مجال الوسائل الاجتماعية ركيزة أساسية في محاربة الفقر والبطالة و التفرقة التي تظلم المرأة، والتفاوت البالغ بين الفقراء والأغنياء. إن العدل الاجتماعي أساس التنمية المستدامة، إذ يقتضي عدة أمور ينبغي أن يجد المجتمع سبله إليها:

1- فكرة العدالة الاجتماعية وضبط معدل السكان :

تتضمن العدالة بين الناس، الأخذ بيد الفئات المستضعفة، فالزيادة السكانية تبلغ نحو 80 مليون نسمة كل عام، وهي زيادة لا تتسع لها الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة وأغلب الزيادة (85%) في دول العالم الثالث الموسوم بالاكنتاظ والفقر والتخلف.

2- فكرة تنمية البشر:

يصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقريرا سنويا عن " التنمية البشرية " التي تقاس بمعايير تنموية واقتصادية واجتماعية، و يصنف التقرير دول العالم درجات حسب نجاحها في تحقيق التنمية البشرية، غير أن السؤال المطروح في هذا المقام هو :

هل تخرج مؤسسات التعليم أفراد قادرين على الإسهام الإيجابي في التنمية والتقدم الاجتماعي، أم تخرج أعباء اجتماعية تذهب إلى ساحات البطالة لا إلى سوق العمل؟. لا شك أن التنمية المستدامة تحتاج إلى إعادة النظر في نهج التعليم وأساليبه ومؤسساته.

3- مشاركة الناس :

من الركائز الجوهرية لنجاح التنمية المستدامة هو المشاركة الفاعلة في مراحل التخطيط والتنفيذ للتنمية الوطنية، التي تقوم على القبول الاجتماعي، فهي جوهر الديمقراطية، فغياب هذه الأخيرة تعطيل لقدرات الناس على الأداء والمؤسسات غير الحكومية من أدوات المشاركة الجماهيرية، برامج

الإعلام و الإرشاد الصحيحة تبصر الناس بأدوارهم وترشدتهم إلى مناهج الفعل النافع و الإسهام الإيجابي في تحقيق التنمية المتواصلة.

4 - السلوك الاستهلاكي للفرد.

تستكمل الوسائل الاجتماعية بضبط السلوك الاستهلاكي للناس ، و قبول حدود رشيقة تبعد عن حد الإسراف ، والأوضاع الحالية وخاصة في مجتمعات الوفرة ، أقرب إلى حدود الإسراف غير الرشيد ، حيث الزيادة في قدر الاستهلاك و ما يتبعها من زيادة في كمية المخلفات .

الفرع الثالث: الأبعاد التكنولوجية

إن التنمية المستدامة تعني الإسراع بالأخذ بالتكنولوجيات المحسنة، وكذلك بالنصوص القانونية الخاصة بفرض العقوبات في هذا المجال وتطبيقها- سواء بالاستحداث أو التطوير لتكنولوجيات أنظف وأكفأ تناسب الاحتياجات المحلية -الذي يهدف إلى سد الفجوة بين البلدان الصناعية والنامية، أن يزيد من الإنتاجية الاقتصادية، دون مزيد من التدهور في نوعية البيئة، والتعاون التكنولوجي يوضح التفاعل بين الأبعاد الاقتصادية والبشرية والبيئية والتكنولوجية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

إن التنمية المستدامة تعني كذلك التحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفأ وتقلص أو ترشيد من استهلاك الطاقة إلى أدنى حد، إذ يتمثل الهدف في عمليات أو نظم تكنولوجية في تدوير النفايات داخليا، إن التكنولوجيات المستخدمة الآن في البلدان النامية كثيرا ما تكون أقل كفاءة وأكثر تسببا في التلوث من التكنولوجيات المتاحة في البلدان الصناعية. ففي البلدان المصنعة، يتم الحد من تدفق النفايات وتنظيف التلوث بنفقات كبيرة؛ أما في البلدان النامية، فإن النفايات في كثير منها لا يخضع للرقابة.¹⁸

1-المخروقات والاحتباس الحراري

إن المستويات الحالية لانبعاث الغازات الحرارية من أنشطة البشر تتجاوز قدرة الأرض على امتصاصها؛ وإذا كانت الآثار قد أصبحت خلال العقد الأخير من القرن العشرين واضحة المعالم، فإن معظم العلماء متفقون على أن هذه الانبعاثات لا يمكن لها أن تستمر إلى ما لا نهاية سواء بالمستويات الحالية أو بمستويات متزايدة، دون أن تسبب في احتراز عالمي للمناخ. وسيكون للتغيرات التي تترتب عن ذلك في درجات الحرارة وأنماط سقوط الأمطار ومستويات سطح البحر فيما بعد، آثار مدمرة على النظم الإيكولوجية وعلى رفاه الناس ومعاشهم.

أن استخدام المخروقات يستدعي اهتماما خاصا في مجال العمليات الصناعية غير المغلقة، إذ جري استخراجها وطرح نفاياتها داخل البيئة، فتصبح بذلك مصدرا رئيسيا لتلوث الهواء في المناطق العمرانية، والاحتباس الحراري الذي يهدد بتغير المناخ.

2 -الحد من انبعاث الغازات:

ترمي التنمية المستدامة أيضا إلى الحد من المعدل العالمي لزيادة انبعاث الغازات الحرارية. وذلك عبر الحد بصورة كبيرة من استخدام المخروقات، وإيجاد مصادر أخرى للطاقة بغرض إمداد المجتمعات الصناعية. حيث ينبغي على البلدان الصناعية أن تتخذ الخطوات الأولى للحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون واستحداث تكنولوجيات جديدة لاستخدام الطاقة الحرارية بكفاءة أكبر، وتوفير إمدادات من الطاقة غير الحرارية تكون مأمونة و نفقتها محتملة.

3 -الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون:

إن التنمية المستدامة تهدف إلى الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون الحامية للأرض، فاتفاقية كيوتو جاءت للمطالبة بالتخلص تدريجيا من المواد الكيميائية المهددة للأوزون، وتوضح بأن التعاون الدولي لمعالجة مخاطر البيئة العالمية هو أمر مستطاع.¹⁹

II-المبحث الثاني: واقع التنمية المستدامة في الجزائر وأهم التحديات

بادرت الجزائر²⁰ في السنوات الأخيرة إلى تخصيص مبالغ معتبرة لدعم التنمية المستدامة في معظم المجالات الحيوية لاسيما في المجال البيئي معتمدة على ثلاث وسائل هي وضع إطار قانوني صارم و متخصص ،مراقبة النشاطات المسببة للتلوث و إخضاعها للمعايير الدولية ، وضع رسوم خاصة بحماية البيئة ،تدفع المؤسسات لمراقبة نشاطاتها، إضافة إلى الرسم المشجع للمؤسسات التي تتخلص من نفاياتها بالمعالجة بدل التخزين أو الرمي ، كما سطرت مشاريع مستقبلية تعتبر إستراتيجية إذا ما تم إنجازها بالشكل المرسوم أو المخطط لها.

1.II-المطلب الأول: أهم الانجازات في إطار التنمية المستدامة

تحققت إنجازات كثيرة في مجال التنمية المستدامة في المنطقة العربية وبالخصوص في الجزائر²¹ ، شملت النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية و من هذه الإنجازات:

1- مؤشر الاستدامة البيئية :

صدر تقرير مؤشر الاستدامة البيئية لعام 2005²² الذي تم إعداده من قبل فريق استشاري من جامعتي يال وكولومبيا بالتعاون مع المنتدى الاقتصادي العالمي الذي يعقد حالياً في دافوس السويسرية.²³ هذا المؤشر بإجراء المقارنة من خلال خمسة مكونات أساسية للاستدامة:النظم البيئية، الإجهادات البيئية، المقدرة الاجتماعية على الاستجابة للتحديات البيئية، والمشاركة العالمية.

2-مؤشر الاستدامة وفقاً للعلامات

إن مؤشر الاستدامة البيئية أداة صنع سياسة بيئية قوية لتعقب الأداء البيئي الوطني وتسهيل التحليل المقارن للسياسة. وهو يدعم المزيد من المقاربة الموجهة بالمعطيات التجريبية في صناعة القرار، في حين أن بعض المقاييس المطلقة للاستدامة ما تزال محيرة ، فالعديد من اعتبارات الاستدامة البيئية يمكن قياسها على أسس نسبية مع نتائج توفر السياق لتقييم السياسة والحكم عليها.

إن معايير كهذه ذات أهمية خاصة في المحيط الجديد للجهود العالمية من أجل تحسين الاعتبارات القائمة على البيئة ضمن أهداف الألفية للتنمية.تفترض العلامات العليا في ESI وجود اهتمام أفضل بالبيئة..

- انخفاض مستوى الأمية .

- ارتفاع مستوى دخل الفرد وتحسين مستوى الخدمات الصحية والسكنية .

- إنشاء وتطوير المؤسسات التنموية و البيئية ، من خلال تطوير التشريعات و بناء القدرات.

-تعزيز التعاون الإقليمي خاصة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عن طريق تنفيذ مشاريع النقل و الربط الكهربائي و الغاز الطبيعي بين بعض الدول العربية المختصة بالتعاون الإقليمي في مجالات التنمية والتخطيط والاقتصاد و الزراعة البيئة والصحة و الإعلام و الخدمات.

2.II-المطلب الثاني: أهم الإخفاقات في إطار التنمية المستدامة:

على الرغم من التقدم الكبير الذي حصل خلال الفترة التي أعقبت إعلان ريو في مجال العمل البيئي ومسيرة التنمية المستدامة في الدول النامية، فإن هناك بعض المعوقات التي واجهت العديد من الدول ،ومنها الجزائر وأبرزها ما يلي:

1-عقبات اجتماعية:

* الفقر:

يعتبر الفقر هو أساس لكثير من المعضلات الصحية والاجتماعية والأزمات النفسية والأخلاقية، و من ثم كان على المجتمعات المحلية والوطنية والدولية أن تضع السياسات التنموية وخطط الإصلاح الاقتصادي، لحل هذه المشاكل عن طريق إيجاد فرص العمل، والتنمية الطبيعية والبشرية والاقتصادية والتعليمية للمناطق الأكثر فقراً، والأشدّ تخلفاً، والعمل على مكافحة الأمية.

* التضخم السكاني غير الرشيد :²⁴

* التفاوت الثقافي : إذ يتركز الإعلام و المعلومات بشكل كبير في الدول الغربية المتقدمة، مما يؤدي إلى نشوء فجوة معلوماتية بين الشمال والجنوب.

2-عقبات اقتصادية

تعتبر المعوقات الاقتصادية من بين أهم التحديات التي تواجهها الجماعات المحلية، فغالبا ما يكون فشل أغلب مشاريعها التنموية سببها هذه العوائق والتي نبرزها في ما يلي:

*الديون:

تمثل الديون أهمّ المعوّقات التي تحول دون نجاح خطط التنمية المستدامة وتؤثر سلباً في المجتمعات الفقيرة خاصة .ومن صور هذه الديون:

- محدودية الموارد الطبيعية وقلة المصادر الاقتصادية.
- العزلة وعدم كفاية الهياكل القاعدية المساعدة للتنمية.
- عدم القدرة على الادخار مما يضعف حافز الاستثمار.
- البطالة.

-السياسة الاقتصادية الغير فعّالة.

-تعرض المنشآت الاقتصادية للتخريب.

-هروب رؤوس الأموال إلى الخارج

*انتشار الفساد وعدم تنفيذ القوانين واستغلال المناصب لتحقيق مآرب شخصية.²⁵

- غياب الشفافية في التعامل مع الجمهور بسبب عدم تبسيط الإجراءات أثناء سير الصفقات العمومية وهذا كله يؤدي إلى عرقلة عجلة التنمية.
- سوء تسيير الموارد مما يؤدي إلى عدم التقدم وتوزيع سوء تسيير الموارد، نظرا لسوء التأطير وعدم مسايرة لمختلف المتغيرات في مجال المعرفة وبالتالي عدم مسايرة البرامج والمخططات التكنولوجية.

3-عقبات إدارية ومالية:

رغم تنوع الموارد المالية للجماعات الإقليمية(البلدية أو الولاية) إلا أن هذه الأخيرة لم تتمكن من تحقيق رغبات المواطنين وتطلعاتهم خاصة في المجال التنموي وهذا ا راجع للعجز المالي الذي ظلت تعانيه هذه الهيئات نتيجة عدّة قيود منها:

*مركزية الجباية

تعتبر القيود المفروضة على المالية المحلية من مقتضيات الوصاية التي تمارسها الإدارة المركزية ومصالحها غير المتمركزة من خلال تحديد معدلات الضريبة من طرف أجهزة الدولة .

* تبعية مالية الجماعات الإقليمية للمركز

إن إعانات الدولة المقدمة للجماعات المحلية تعمل على إعادة التوازن داخل ميزانية الجماعات الإقليمية، لكنها في نفس الوقت تمس باستقلال المجالس المنتخبة المحلية وتخرق مبدأ اللامركزية المتمثل في الاستقلال المالي.

*قلة مردودية الجباية المحلية.²⁶ و الاقتراضات.²⁷

4- عقبات السياسية.

تفتقر معظم المجتمعات المحلية إلى المناخ الديمقراطي السليم و ضعف مستوى أعضاء المجالس المنتخبة المساهمة في إدارة مقاليد التنمية المحلية بشأن برجة المشاريع التنموية في المجتمعات المحلية. ومرد ذلك إلى تركز القوى السياسية في المجتمعات المحلية في أيدي جماعات معينة، أي عدم توزيع السلطة توزيعا عادلا بين الجماعات السياسية المحلية. كما أن الانسداد السياسي الحاصل في بعض المجالس المحلية المنتخبة، يوجب الصراعات الحزبية الضيقة، ويفضي إلى انعدام ثقة المجتمع المحلي في هذه المجالس، وهو الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى تعثر التنمية المحلية.

5- عقبات بيئية:

إن تفاقم مشكل التلوث بشكل كبير ومتزايد، يظهر نتيجة ارتفاع النمو السكاني إضافة إلى انتشار ملوثات الهواء كالمخلفات السامة والغبار والدخان، مما ينجر عنها تكاليف صعبة وبالتالي أمراض مزمنة مثل التنفس المزمن و حالات السعال، الوفيات المبكرة.

كما تؤدي النفايات الصلبة الناجمة عن بقايا المواد الإستهلكية وعدم معالجتها وطرحها في المزابل العمومية إلى انتشار الأمراض الخطيرة بفعل القمامة والانسداد المجاري المائية وتسرب المحاليل السامة التي تصب في المياه ويؤثر على التربة تلوث الأراضي الزراعية.²⁸

3.II- المطلب الثالث: إستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر

إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر بشكل خاص أو في الوطن العربي بشكل عام، يتطلب صياغة أولويات العمل العربي المشترك من خلال وضع إستراتيجية ترمي إلى تكريس التنمية المستدامة عن طريق ثلاث محاور:

1- بعث التنمية الاقتصادية لإنشاء الثروات، ومناصب الشغل و مكافحة ظاهرة الفقر.

2- الحفاظ على الموارد الطبيعية المحدودة كالمياه²⁹، الأراضي الفلاحية، والتنوع البيئي.

3- تحسين الإطار المعيشي للسكان من خلال تسيير أمثل للنفايات، عمليات التطهير لمختلف الشبكات.

لتكريس هذه المحاور الثلاث، صدرت سلسلة من القوانين من بينها تسيير ومراقبة وإزالة النفايات³⁰، قانون المحافظة وتأمين الساحل، قانون المحافظة على البيئة، قانون المحافظة على المناطق الجبلية من جهة، تم تكليف النصوص القانونية السارية المفعول مع مستلزمات المحافظة على البيئة و التنمية المستدامة.³¹

تدعينا لهذه السياسة البيئية، تم وضع أدوات اقتصادية ومالية وآليات مؤسسية وقانونية ومالية لضمان إدماج البيئة والتنمية في عملية اتخاذ القرار³² و ترتيبات جبائية³³ تتعلق بالنفايات الصلبة، و السوائل الصناعية و تسرب الغازات و النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة.³⁴

أولا/معايير إعداد مؤشرات جيدة للتنمية المستدامة:

- أن تعكس شيئا أساسيا وجوهريا لصحة المجتمع الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية طويلة الأمد على مر الأجيال.

- أن تكون واضحة ويمكن تحقيقها، و يستطيع المجتمع فهمها وتقبلها أن تكون قابلة للقياس ويمكن التنبؤ بها.

- أن تكون ذات قيم حدية متاحة.

- أن توضح ما إذا كانت المتغيرات قابلة للقلب ويمكن التحكم فيها أم لا.

- ينبغي تحديد الأساليب المستخدمة في إعداد أي مؤشر بوضوح وأن يتم توظيفها بدقة وأن تكون مقبولة اجتماعيا وعلميا وأن يكون من السهل إعادة إنتاجها. والمنشأة الخاصة مؤسسة تهدف إلى تعظيم إرباحها في سوق تنافسية وأن كان في حدود ما تسمح به النظم والقوانين والتقاليد

ثانيا/ هناك العديد من العوامل المؤثرة في حركية واتجاه التجارة الدولية نذكر منها:

1. مستوى التنمية الاقتصادية :

حيث أن هذا العامل يلعب دورا هاما في مجال التجارة الخارجية، إذ أن الجمود والتأخر الاقتصادي لدولة ما يجعلها أكثر حرصا على وضع سياسة حمائية للتجارة الخارجية، عكس ما هو الحال في الاقتصاد المتطور والمتقدم، حيث أنه يتم بمرونة في سياسة التجارة الخارجية.

1.2. أوضاع الاقتصاد المحلي والعالمي :

هذه الأوضاع تؤثر في الاقتصاد المحلي والعالمي، فالاقتصاد المحلي، لذا تلجأ الدولة إلى التجارة الخارجية لاستيراد ما تحتاجه هذه الصناعات . كما أن للطلب الاستهلاكي دورا في تحديد سياسة التجارة الخارجية للدولة من حيث استيراد كميات من سلع ذات استهلاك واسع. أما عن الاقتصاد العالمي والدولي، فإن تعبير الطلب بالسيادة مثلا من شأنه تشجيع الدولة على زيادة حجم الصادرات ، وكذا على استهلاكها.

2. هناك عوامل أخرى من بينها التأثيرات التجارية التي تربط بين مختلف الدول ،ونجد تفسيرها في عدة عوامل تتفاوت أهميتها بتفاوت الظروف، نذكر منها العوامل المترابطة والمتفاعلة يمكن إرجاع أهمها إلى:

1.2- سوء توزيع المواد الطبيعية بين الدول :

إذ أن العديد من الدول تحوي المواد الأولية كالنفط والفحم والحديد، وتزداد أهميتها باعتبارها منتجة لهذه المواد، أو امتلاكها لتربة خصبة، وبالتالي تخصص هذه الدول في إنتاج المنتجات الزراعية.

2.2- حجم الدولة:

حيث يؤثر حجم الدولة في درجة تكامل الموارد الطبيعية والبشرية، وتوفر مزايا الإنتاج الكبير الذي يتطلب سعة في الأسواق، حيث يسهم هذا في تفسير قيام التجارة بين الدول، وخاصة الدول الصناعية.

2.3- تغير الميزة النسبية :

حيث أن جانب كبير من التجارة الدولية يقوم على الفوارق في المعرفة الفنية بين الدول، بصرف النظر عن ظروف كل منها، أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج.

2.4. التجارة ونفقات النقل :

تؤثر نفقات النقل في التيار والاتجاه العام للتجارة، حيث بانخفاض نفقاته تؤثر في انخفاض نفقات الإنتاج الإجمالية، مما يؤدي إلى اتساع نطاق التجارة الدولية، وعموما يعزى قيام التجارة الدولية فيما بين الدول الصناعية في جانب منه إلى نفقات النقل .

3- الشركات متعددة الجنسيات :

القلة تسيطر على حجم كبير من التجارة الدولية، وسيطر [الفا] على العديد من المنظمات الدولية وأسواق التصدير والاستيراد والفروع الإنتاجية التابعة، وهذه الظاهرة لها انعكاساتها الواضحة على هيكل التجارة الدولية، مما يؤدي إلى مظاهر الجنوح الاحتكاري على مستوى أسواق البلاد الأم أو المضيفة.

IV- الخاتمة:

لعل أهم ما تم التطرق إليه في هذا المقام، هو مفهوم التنمية المستدامة وبروزه كجزء من حياتنا وترجمة حقيقية للانشغالات الكبرى للإنسانية التي فرضتها التحولات العميقة التي تعيشها مجتمعاتنا بفضل التحديات الكبرى التي نواجهها، من خلال التزايد السكاني المطرد، بمقابل التناقص المستمر للموارد غير المتجددة والاستعمال اللاعقلاني لها، وماله من انعكاسات سلبية على الأنظمة البيئية من جهة، وعلى الجوانب الاجتماعية المتمثلة أساسا في سوء توزيع الموارد، مما خلق نوعا من التقسيم الاجتماعي القائم على تميش الضعفاء و ادقاع الفقراء.

لقد استدعت الضرورة التغيير من خلال إعادة النظر في طرق العيش والإدارة الجيدة للموارد والتوزيع العادل للثروات و ضمان الحقوق الإنسانية للشعوب والتنسيق الوثيق على المستوى الدولي في كافة الأصعدة، وهذا قصد الاستجابة وبطريقة مسؤولة لأهداف وآمال الإنسانية وعدم المساس بنصيب الأجيال القادمة من الثروات.

أن مسايرة مؤشرات التنمية المستدامة أصبحت حتمية لا مفر منها من اجل عدم التخلف عن ركب الأمم سياسيا و اقتصاديا كون أن ثرواتنا المستغلة في جلب العملة الصعبة غير متجددة، مما يعكس مدى ملائمة المضي في تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة.

تعتبر اللجان المنصبة من خلال المنظمات المسيرة للنظام التجاري الدولي، رغم قلتها، إحدى ثمرات التنسيق والارتباط الذي فرضه تبني مفهوم التنمية المستدامة وإبراز العلاقة الوثيقة بين التجارة الدولية وهذه الأخيرة، التي نذكر منها لجنة التجارة والبيئة و ما جاء به مؤتمر ريو بالنسبة للتجارة الدولية من توضيح للارتباط والتأثير المتبادل بين التجارة الدولية والتنمية المستدامة.

دون إغفال التذكير بأنه لا يجب استغلال سياسات الاقتصاد الأخضر كوسيلة للتمييز التعسفي وغير المبرر أو كتنقيذ مقنع للتجارة الدولية، من خلال تجنب الإجراءات الأحادية الجانب للتعامل مع التحديات البيئية الخارجة عن نطاق البلد المستورد، على أن يكون التنسيق الدولي هو السند فيما يتخذ من تدابير بيئية لمعالجة المشاكل البيئية العالمية.

1- نتائج:

- بعد استعراض حوصلة ما جاء في هذه الدراسة في الخاتمة، فإننا نقوم بتقديم النتائج التالية:
- إن التنمية المستدامة تتمثل في عمارة الأرض و إصلاحها ، بما لا يخل بالتوازن وعدم استنفاد العناصر الضرورية للحفاظ على سلامة البيئة ، و الحد من تعريض الأرض لمختلف أنواع التلوث ، و الحد من أنماط الإنتاج والاستهلاك غير الرشيدة و توجيهها نحو الاستدامة .
 - التنمية المستدامة هي استخدام الموارد الطبيعية بالشكل الذي يضمن المحافظة على حقوق الأجيال القادمة.
 - أهم المؤثرات في التنمية المستدامة هو الإنسان وسعيه نحو التقدم التكنولوجي و الذي انعكس على البيئة، و تتطلب التنمية المستدامة ترشيد المناهج الاقتصادية و الاجتماعية والتكنولوجية.
 - اصطدمت خطط وبرامج التنمية المستدامة بالعديد من المعوقات من أهمها الفقر ، النمو الديموغرافي ، المديونية...
 - بدأت الجزائر في السنوات الأخيرة في اتخاذ العديد من الإجراءات و السياسات سعيًا منها وراء تحقيق التنمية المستدامة
 - إن الدول كالأفراد ليس بإمكانها أن تنتج كل ما تحتاجه من السلع والخدمات، وإنما يقتضي الأمر أن تتخصص في إنتاج السلع التي تؤهلها ظروفها الطبيعية والاقتصادية، وكل ما تنتجه يتم تبادله بفائض منتجات دول أخرى، لا تستطيع أن تنتجها داخل حدودها، حتى وإن استطاعت ذلك فإن التكلفة تكون كبيرة للغاية، مما يدعو الاستيراد من الخارج أفضل، وهذا هو الأساس الذي تقوم عليه التجارة الخارجية.
 - تحقيق الموازنة بين معدلات النمو السكاني و الموارد الطبيعية المتاحة.
 - القضاء على الأمية والحد من الفقر و البطالة و اتباع نظم الإدارة البيئية المتكاملة و أساليب الإنتاج الأنظف و تحسين الكفاءة الإنتاجية لرفع القدرة التنافسية للمنتجات العربية و تعزيز قدرات التنبؤ بالحوادث الصناعية والكوارث الطبيعية و الاستعداد لها.

- تطوير مناهج وأساليب التربية والتعليم والبحث العلمي والتقني بما يتوافق مع احتياجات التنمية المستدامة.
- الحد من تدهور البيئة و الموارد الطبيعية ، و العمل على إدارتها بشكل مستدام يحقق الأمن الغذائي و المائي و المحافظة على النظم الايكولوجية و التنوع الحيوي و مكافحة التصحر.
- دعم دور القطاع الخاص و مؤسسات المجتمع المدني و تشجيع مشاركتهم في وضع وتنفيذ خطط التنمية المستدامة.
- سن التشريعات الملزمة و تنفيذ السياسات المتكاملة على الصعيدين الوطني والإقليمي والتقييم الدوري لها و رفع الوعي لجميع فئات المجتمع و تطبيق سياسات إنمائية سليمة .
- تكثيف سياسات الوعي البيئي و محاربة كل أشكال التلوث التي من شأنها تهديد الثروة البيئية عامة.

2-توصيات:

بعد عرض أهم نتائج هذه الدراسة ، فإننا نوصي بما يلي:

- وضع سياسات بيئية و اقتصادية تأخذ بعين الاعتبار المحافظة على مصادر الطاقة غير المتجددة و تطويرها و ترشيد استغلالها و الحد من آثارها السلبية على الإنسان و البيئة و تشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة على أسس بيئية و اقتصادية سليمة.
- بذل المزيد من الجهود الإيجابية لتحقيق التكامل بين الإستراتيجيات الصحية والبيئية و خاصة توفير الغذاء ومياه الشرب السليمة ، ومعالجة مياه الصرف و المخلفات الصلبة ، و التحكم أو الحد من المخاطر المحتملة من الكيماويات و التلوث بمختلف أنواعه.
- تشجيع الاستثمار واستقطاب رؤوس الأموال إلى المنطقة العربية بشكل عام والجزائر بشكل خاص ،مع الأخذ بعين الاعتبار الأهداف الاجتماعية و الاقتصادية و البيئية في إطار الخطط و السياسات والبرامج القطاعية و دعم الفرص الجديدة لتحقيق التنمية المستدامة.
- تحديث التشريعات والقوانين ، ودعم منطقة التجارة الحرة الكبرى ، وتطوير أساليب الإنتاج والتسويق للمنتجات العربية ، لجعلها أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية ، وحماية حقوق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحجم بما في ذلك الصناعات والحرف التقليدية .
- إدخال تحسينات ملموسة في البنية التحتية والمؤسسية وتحديث وسائل الاتصالات و المواصلات لتسيير انتقال الأفراد و رؤوس الأموال ، وإرساء شراكة حقيقية بين القطاعين الخاص و ال عام.
- الحرص على الانضمام إلى الاتفاقيات البيئية الدولية المتعددة الأطراف بما يخدم المصالح المشتركة ، و تعزيز التعاون الإقليمي في مجال المحافظة على البيئة ، ومساعدة الدول النامية في التعامل مع الآثار الاقتصادية و الاجتماعية المترتبة عن تنفيذ السياسات و البرامج الدولية لمعالجة المشاكل البيئية العالمية و تعويضها بما يكفل عدم إعاقة برامجها التنموية .
- تطبيق سياسات متكاملة للحد من الفقر من خلال تسيير التأقلم مع السياسات الإصلاح الاقتصادي و رفع مستوى التأهيل المهني و التعليم العام والفني وإيجاد فرص العمل المناسبة للمواطن الجزائري على الخصوص ، و ترشيد وحسن استغلال الثروات المتاحة ، و تعزيز دور المجتمع المدني والجماعات المحلية(البلدية والولاية) في المشاركة في وضع و تنفيذ برامج التنمية المستدامة.

- الإحالات والمراجع :

- ¹ - بين عام 1972 و عام 2002 استكملت الأمم المتحدة عقد ثلاثة مؤتمرات دولية ذات أهمية خاصة، الأول عقد في استوكهولم (السويد) عام 1972 تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة حول بيئة الإنسان، والثاني عقد في ريو دي جانيرو (البرازيل) عام 1992 تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية، والثالث انعقد في جوهانسبرغ (جنوب إفريقيا) في سبتمبر 2002 تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة. تغير الأسماء يعبر عن تطور مفاهيم العالم واستعاب العلاقة بين الإنسان والمحيط الحيوي الذي يعيش فيه ويمارس نشاطات الحياة. وفي عام 1972 أصدر نادي رذمواد تقريره الفريد (حدود النمو) الذي شرح فكرة محدودية الموارد الطبيعية، وأنه إذا استمر تزايد معدلات الاستهلاك فإن الموارد الطبيعية لن تفي باحتياجات المستقبل، وأن استنزاف الموارد البيئية المتجددة (المزارع، المراعي، الغابات، مصائد الأسماك) والموارد غير المتجددة (رواسب المعادن، حقول النفط والغاز الطبيعي، طبقات الفحم) يهدد المستقبل. وفي عام 1973 هزت أزمة البترول العالم ونهت إلى أن الموارد محدودة الحجم. وعام 1980 صدرت وثيقة الإستراتيجية العالمية للصون، نهت هذه الوثيقة الأذهان إلى أهمية تحقيق التوازن بين ما يحصده الإنسان من موارد البيئة وقدرة النظم البيئية على العطاء
- ² - وضع المؤتمر وثيقة مفصلة (برنامج العمل في القرن الحادي والعشرين أجندة 1) تضمنت أربعين فصلا تناولت ما ينبغي الاسترشاد به في مجالات التنمية الاقتصادية (الزراعة، الصناعة، الموارد الطبيعية) والتنمية الاجتماعية (الصحة، التعليم)، وفي مشاركة قطاعات المجتمع في مساعي التنمية وفي الحصول على نصيب عادل من ثمارها، Meriem Ouyahia. =.
- Zapper et naviguer simultanément, **quotidien le Soir d'Algerie**, N°6206, Mardi 15/03/2011, P07
- ³ - حسونة عبد الغني، (2013) الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، جامعة بسكرة، كلية الحقوق رسالة دكتوراه في الحقوق، ص 29
- ⁴ - حسونة عبد الغني، مرجع سابق، ص 31
- ⁵ - حسب تعريف اللجنة العالمية للتنمية المستدامة الذي وضعته عام 1987
- ⁶ - في تقرير برانتلاند لسنة 1987.
- ⁷ - كمال ديب، (2008)، دور المنظمة العالمية للتجارة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، مدخل بيئي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع: نقود ومالية، جامعة الجزائر ص 209
- ⁸ - خالد مجد قاسم، (2007)، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 98
- ⁹ - خالد مجد قاسم، مرجع سابق ص 101.
- ¹⁰ - وأورد "رودورك" (1994) "تجربة 25 بلدا ناميا شهد نمو أسرع عام 1994
- ¹¹ - خالد مجد السواعي، (2010)، التجارة الدولية النظرية وتطبيقاها، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، الأردن، ص 207
- ¹² - ما عدا مصر، وأندونيسيا (فقد شهدتا انخفاضا في نسبة - معدلات للنمو خلال الفترة 1975) (الصادرات/الناتج المحلي الإجمالي) بالأسعار الثابتة في حين شهدت بقية الدول ارتفاعا في هذه النسبة وصل إلى 10% وبناء على ذلك فقد عززت القناعة لدى الكثير بأن ارتفاع الصادرات يحرك ويحفز النمو.
- ¹³ - فقد شدد على ضرورة إقامة نظام تجاري دولي شامل وقائم على قواعد محددة، ومنفتح وغير تمييزي وهو ما من شأنه أن يحفز النمو والتنمية في جميع مراحلها في جميع أنحاء العالم، ويعود بالنفع على جميع البلدان، كما ركز أيضا على حق الشعوب في الحصول على الأساسيات التي تمكنهم من تنمية أوطانها، خاصة ما تعلق منها بنقل التكنولوجيا وتبني أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. = إعلان ريو بشأن التنمية والبيئة-التطبيق والتنفيذ-تقرير لجنة التنمية المستدامة، الأمم المتحدة، 07-25-4-97.
- ¹⁴ - في حقول النفط والغاز ورواسب الفحم ومناجم التعدين وغيرها.
- ¹⁵ - حساب الناتج الزراعي (المحصول) من وحدة المياه، حساب الناتج الصناعي من وحدة الطاقة، ومن أدوات الحساب الاقتصادي الضرائب والحوافز المالية، و ينبغي أن توظف هذه الأدوات لتعظيم كفاءة الإنتاج وخدمة أغراض التنمية المستدامة.
- ¹⁶ - سامي عفيفي حاتم (2005)، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، الكتاب الثالث، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ص 317
- ¹⁷ - وتجب الإشارة إلى أن سياسة تحسين فرص الحصول على الأراضي والتعليم وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية لعبت دورا حاسما في تحفيز التنمية السريعة والنمو في اقتصاديات النور الآسيوية مثل ماليزيا وكوريا الجنوبية وتايوان.
- ¹⁸ - وأمثال هذه النفائات المتدفقة تكون نتيجة لتكنولوجيات تفتقر إلى الكفاءة أو لعمليات التبديد، وللإهمال والافتقار إلى فرض العقوبات الاقتصادية..
- ¹⁹ - لكن تعنت الولايات المتحدة الأمريكية، جعلها ترفض التوقيع على هذه الاتفاقية ما دام أن لا أحد يستطيع إجبارها على ذلك.
- ²⁰ - إن تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي وفي الجزائر يستوجب وضع إستراتيجية عربية مشتركة ومتكاملة لتحسين الأوضاع المعيشية والاقتصادية والاجتماعية والصحية للمواطن العربي وصون البيئة في المنطقة العربية تأخذ بعين الاعتبار الظروف التاريخية والحاضرة للمنطقة والتنبؤ بالمستقبل والتطورات العالمية.
- ²¹ - حسب ما أكدته تقرير الإعلان العربي عن التنمية المستدامة الذي كان من بين مواضيع جدول أعمال القمة العربية التي عقدت في بيروت.
- ²² - أنظر الملحق
- ²³ - التقرير هو الثاني من نوعه بعد تقرير عام 2002 الذي شمل 142 دولة في حين أن التقرير الحالي يتضمن دراسة 146 دولة. ووفقاً لما جاء في التقرير فإن مؤشر الاستدامة البيئية ESI لعام 2005 يحدد قدرة الأمم على حماية البيئة خلال العقود القادمة، وهو يقوم بذلك من خلال تراكم 76 مسار من (الحفاظ على الموارد الطبيعية، ومستويات التلوث السابقة والحالية، وجهود الإدارة البيئية، وقدرة المجتمع على تحسين أداءه البيئي). = بالنور علاء الدين (2001) الشراكة المجتمعية كآلية لتفعيل سياسة التشغيل وتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة. للاطلاع:

<http://le.epedia.com/arab/wp-wp-content/uploads/2012/05>

- ²⁴ - وخاصة في مدن الدول النامية وتدهور الأحوال المعيشية في المناطق العشوائية وتزايد الطلب على الموارد والخدمات الصحية والاجتماعية.
- ²⁵ - كقبول الرشاوى من طرف أبسط موظف على مستوى القطاعات وغياب الديمقراطية وسيطرة الحكومة المطلق على الثروة وتمهيش دور مشاركة المواطنين في مراقبة وإدارة الشؤون المتعلقة بالجمتمع. = بحوصي مجدوب وبن عبد العزيز سفيان(2010)، قراءة لأثر البعد البيئي في التجارة الخارجية وتحقيق التنمية المستدامة، ورقة مقدمة للملتقى الوطني حول " تحرير التجارة الخارجية والتنمية المستدامة "جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، يومي 10 و 11 ماي 2010 ، ص15 للمزيد حول هذه الدراسة ونتائجها انظر:
- Pearson, Charles "Economics and the Global Environment", Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2000, P296.
- ²⁶ - ما عدا الرسم على النشاط المهني الذي تم إلغاؤه فإن بقية الرسوم والضرائب تجلب دخلا ضعيفا تجعل من دور، % 30 أما الحجم الأكبر يحصل دون أن تستفيد منه البلديات (قسمة السياتة 80% للدولة و % 20 للصندوق. = الاتحاد العربي للتنمية المستدامة والبيئة، البيئة والتنمية المستدامة 28، 2012/12، الاطلاع: www.ausde.org
- ²⁷ - تتقل كاهل الجماعات الإقليمية وتزيد من تأزم وضعيات في ظل تراكم الديون والعجز المسجل في أغلب بلديات الوطن والذي عرف ارتفاعا من سنة إلى أخرى، والأصل أن الاقتراض يكون للعمليات والمشاريع التي تحقق مداخيل وأرباح، وهذا ما لا يمكن تحقيقه في أغلب البلديات الصغيرة.
- ²⁸ - خاصة في المناطق الجنوبية، لم تقدر الجماعات الإقليمية هناك على التحكم في ظاهرة صعود المياه من خلال تخصيص الدولة 21 مليار دج كغلاف مالي لمكافحة هذه الظاهرة وعلى رأسها ظاهرة ارتفاع درجات ملوحة المياه الجوفية التي تؤثر على صحة الإنسان، الحيوان ومحاصيل النباتات وكذا عدم فعالية المشاريع بالإضافة إلى انتشار الأمراض المنتقلة عن طرق المياه تسريع المياه القدرة بشبكات الصرف الصحي وبالتالي تلوث الماء.
- ²⁹ - عبد الحسين شعبان.(2013) ، لا تنمية حقيقية دون شراكة وتكامل بين الدولة والمجتمع المدني، تم في 2013/9. تصفح الموقع : http://www.aleqt.com/2010/09/03/article_437593.html
- ³⁰ - بالنور علاء الدين، الشراكة المجتمعية كآلية لتفعيل سياسة التشغيل وتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة. الاطلاع:
- <http://lepedia.com/arab/wp-content/uploads/2012/05>
- ³¹ - . المصادقة على مشروع قانوني التنمية المستدامة للسياحة ومناطق التوسع والمواقع السياحية صادق المجلس الشعبي الوطني يوم الاثنين 2003/01/06 على مشروع قانوني، وقد أخذت التعديلات المقترحة على المشروع بعين الاعتبار ضرورة الارتقاء بقطاع السياحة إلى مصاف القطاعات المدرة للثروة و تسييره عقلانيا.
- ³² - منها على الخصوص كتابة الدولة للبيئة و مديرية عامة تتمتع بالاستقلال المالي والسلطة العامة، والمجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة وهو جهاز للتشاور المتعدد القطاعات ويرأسه رئيس الحكومة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الوطني، وهو مؤسسة ذات صبغة استشارية.
- ³³ - تضمنتها قوانين المالية لسنوات 2000، 2002، 2003.
- ³⁴ - كما شرع في تنفيذ هذه الاستراتيجية الوطنية انطلاقا من 2001 رافقتها عمليات التحسيس إتحاد المواطنين قصد الحفاظ على البيئة و هو مايفسر أيضا الزيادة الملحوظة في عدد الجمعيات الإيكولوجية النشيطة في هذا الميدان . وتصب جميع الجهود التي تبذلها الجزائر في هذا المجال في أن تجعل هذه المفاهيم ثقافة وممارسة في نفس الوقت.